الباب الرابع

ظاهرة شركات توظيف الأموال

الفصل
الخامس عشر

التقوى والهزل فى استثمار أموال المسلمين*

تطالعنا الأنباء كل يوم بالمضحك المبكى على الطريقة التى يتعامل بها المسلمون فى ثروتهم الجديدة . والأمر لا يقتصر على الإنفاق الترفى ، والمشروعات الكبيرة المظهرية ، ولكن يمتد أيضاً إلى الحروب الإقليمية العقيمة والإنفاق على السلاح بلا حدود ... وتتبخر مدخرات الأجيال فى حرب بلا نهاية ، ولا غالب ولا مغلوب .

ونتحدث هنا عن استثمار أموال المسلمين ، أى ما تبقى بعد كل هذا الضياع .

نشرت تحت عنوان « الشك واليقين فى استثمار أموال المسلمين » فى « الأهرام الاقتصادى » بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .

* نشرت الصحف العربية اعلانات كبيرة تدعو للاكتتاب في "بنك التقوى" وهو بنك منشأ في جزر البهاماز – وأثارت هذه الاعلانات الكثير من الجدل .

واستثمار هذه الأموال ظاهرة جديدة فقبل عشرين عاماً كانت موارد معظم الدول الإسلامية تكفيها بالكاد . وبعد ثورة أسعار البترول التى نتجت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، أصبح هناك فائضاً ضخماً ليس فقط للدول المصدرة للبترول ولكن أيضاً لجيرانها من الدول التى تصدر العمالة والبضائع والخدمات لها .

ومع هذه القوة الاقتصادية الجديدة التى تمثلت فى رفع أسعار البترول عدة أضعاف بدأ البعض يتكلم عن نظام اقتصادى إسلامى تعتمد فيه هذه الدول على نفسها وتبنى اقتصاديات متكاملة ومتوازنة .

ومع الفوائض الهائلة التى تراكمت فى يد الأفراد بدأت تظهر مشكلة توظيف هذه الأموال ، وتولدت ، استجابة لذلك ، صور كثيرة من استثمار الأموال بعضها فى العقارات أو الأسهم والسندات الأجنبية والمعادن ، وحاول البعض خلق صور من الاستثمار تستقطب جزءاً كبيراً من أموال المدخرين الذين يرغبون فى تفادى المعاملات الربوية .

وسرعان ما أنشغل الجميع فى حملة صاخبة من البحث عن الأرباح وتكوين الثروات . وانجرف فى هذا التيار عدد من الشركات التى تدعى إسلامية معاملاتها . وبالرغم من المسميات البراقة والايحائات الدينية ، انطلق الجميع وراء شهوة المال والمادة . ولم يراعوا فى لهفتهم تجنب الكثير من مواطن الشبهات التى يتفاداها المؤمن القطن وهم أحياناً أكثر حرصاً على أرباحهم من حرصهم على الدين الحنيف نفسه . هذا بالطبع حكم قاسى ، ولكن بماذا نسمى اشتغالهم بأنشطة المضاربة فى الذهب والمعادن النفيسة والعملات ، وهى عمليات أقرب إلى المقامرة منها للتجارة ، كذلك فقد حارب الإسلام الاكتناز ، واستغلال حاجات الناس ، والمضاربة بأقواتهم . ولعل أوضح صور هيستريا الحصول على الربح السريع ما حدث فى سوق المناخ فى الكويت حيث انشغل الجميع فى مضاربات وهمية على أوراق سوق المال ، وتم التعامل على أسهم شركات لم تنشأ بعد أو لم تبدأ الإنتاج ، وأصبح كل شىء قابلا للبيع والشراء بغض النظر عن حقيقة أربحيته ، وأنشغل الجميع عن الإنتاج الحالى توقعاً للربح الأجل . وتم تمويل كل هذا « النشاط » بائتمان مصرفى أو بشيكات آجلة الدفع .

وعندما أنهار هذا الصرح الوهمى بلغت الديون المعدومة ما يزيد على أربعين مليار (ألف مليون) دولار أمريكى . واضطرت الحكومة الكويتية للتدخل للحفاظ على النظام الاقتصادى ولحماية صغار المستثمرين الذين وقعوا فريسة لهذه الحلقة الجهنمية من المضاربات . وبينما دخل بعض كبار المولين السجن ، هرب البعض الآخر ومعهم الكثير من المال الحرام إلى الخارج .

وهناك صور أخرى من استثمار الأموال التى وإن كانت أقل عبثاً فهى تثير أسئلة كثيرة . فهل من الإسلام فى شىء ، أو من المروءة ، أن ينغمس دار لأموال المسلمين ، يعمل فى جو نقى من الحياد الأوربى ، فى عمليات المضاربة بصكوك مناجم الذهب فى الدول الأفريقية ، بينما يموت الآلاف من الأطفال من الجوع أحياناً فى نفس الدول التى يجرى فيها البحث عن المدن النفيس .

وبينما تتزايد مديونيات الدول العربية والإسلامية الفقيرة ، فإن فوائض البترول تذهب لتمويل عجز الموازنة الأمريكية ، أو لشراء سندات حكومات أمريكا اللاتينية . أين التكافل إذاً ، وما هو الدور الاجتماعى لهذه الأموال .

ولا يكفى لتنقية هذه الاستثمارات المالية أن يضع مديروها قيوداً تبعدها عن الربا أو الإسهام فى بناء كازينوهات القمار أو مصانع الخمور أو مستعمرات العراة ، وإنما المطلوب حتى يكون هذا الاستثمار إسلامياً أن يوجه إلى تحقيق النفع المباشر للمجتمعات الإسلامية .

ونحن لا نطالب بأن تتنازل الدول ذات الفائض ، أو الأفراد . عن فرص الربح فى الأسواق الغربية وإن كانت تقلبات البورصات العالمية قد أظهرت عدم ضمان هذه الاستثمارات * . فمازالت أسواق المال فى الغرب أكثر قدرة على استيعاب الجزء الأكبر

* كتبت هذه الدراسة قبل الانهيار الكبير فى الأسواق المالية فى « الاثنين الأسود » ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ .

من فوائض إيرادات البترول . كذلك نحن لا ندعو الأثرياء الجدد أن ينسوا الربح ويتجهوا بأموالهم إلى الصدقة . ولكن ما ننادى به هو أن يوجهوا جزءاً متزايداً من هذه الأموال إلى البلاد الإسلامية نفسها ، وهناك الكثير من المشروعات التى يمكن أن تقام فى بلادنا ، وهناك الملايين من الشباب القادرين على العطاء ، والكثير من الموارد ، غير الذهب والفضة ، التى يمكن أن تستغل . وفى كل هذا فرصاً للربح ونفعاً للمجتمع .

ويقف ***وراء الاستثمارات « الإسلامية » الجديدة طابور طويل من المستشارين الأجانب فى شئون المال والقانون والمحاسبة*** وقد نجحوا نجاحاً هائلا فى تزيين فرص الربح السهل لهؤلاء المستثمرين الجدد . ولعل أكبر إنجاز لهؤلاء المستشارين هو ليس فقط استقطاع ما لا يقل عن عشر عائد هذه الاستثمارات مقابل خدماتهم ولكن أيضاً هو نجاحهم فى استقطاب أموال المسلمين بعيداً عن استغلالها فى منفعة حقيقة لاقتصاديات بلادهم . ولقد أتضحت هذه الحقيقة العارية عند أول أزمة واجهتها الأوبك ومع انخفاض أسعار البترول أكتشفت الكثر من الدول أنها أكثر ارتباطاً واعتماداً على الأسواق الغربية عن ذى قبل ، واضطر بعضها إلى الاقتراض لتمويل وارداتها من الاحتياجات الأساسية بينما أكتشفت دول أخرى أن الكثير من الصناعات التى أنشائتها ، بفوائض البترول وفى مجالات تتمتع فيها بميزة نسبية مثل البتروكيماويات ، تعانى من بوار الأسواق حيث قد أقفلت الدول الغربية أمامها الحدود .

والصورة مع ذلك ليست قاتمة تماما . وهناك أمثلة إيجابية كثيرة لصور من الاستثمار الإسلامى . ويعترف الجميع بمجهود أحد الشركات التى قامت فى مصر منذ فترة غير قليلة ونجحت فى توفير العمل الشريف لآلاف الشباب فى مشروعات مستحدثة ومفيدة ، واستخدمت فى ذلك أموال عدد هائل من صغار المدخرين . وأعطتهم ربحاً ملائماً بدون مزايدات غيبية أو شعارات زاعقة .

ونحن نطالب السلطات بمقاومة استخدام رموز ومسميات الدين الحنيف فى أغراض التجارة . وأن تمنع تسجيل أو الدعاية للشركات التى تعطى لنفسها الحق فى استغلال شعارات دينية بغرض استقطاب أموال البسطاء من الناس . ومن ناحية أخرى يجب على الجميع أن يرحبوا بكل وسيلة جديدة أو طريقة مبتكرة لتجميع المدخرات وتوظيفها بالشكل الاقتصادى السليم ، وفى أنشطة تخدم المجتمع . وغير ذلك وأخيراً ، نقول لكهنة المال الجدد : « إذا رغبتم فى الحصول على الربح الكبير بلا حدود وبلا ضابط ، فأخلعوا عباءة الإيمان المزيف ، وأظهروا حقيقة رغباتكم واتجهوا بالرجاء والدعاء إلى أحبابكم : الدولار ، والين ، وأوقية الذهب » .

الفصل
السادس عشر

حقيقة أرباح شركات توظيف الأموال !

يدور جدل كبير حول شركات توظيف الأموال . ولقد ساعد على الكثير من الخلط فى هذا النقاش عدم توفر معلومات كافية عنها ، والكثير منها بدأ فى صورة شركات أشخاص وليست شركات مساهمة ، وهى لا تنشر ميزانيات معتمدة ، وغير واضح حتى للمساهمين فيها أوجه الاستثمار التى توجه إليها أموالها .

وكل ما يتوفر للمراقب المستقل عن هذه الشركات هى ما تنشره عن نشاطها وما يلمسه من وجودها أو عدمه فى السوق ، وكذلك ما يتوارد من المصادر الأخرى من أنشطة . وهى فى كل الأحوال صورة غير كاملة .

نشرت فى جريدة الشعب ، فى ١٩٨٧/١١/٣ .

ولعل من المفيد فى أى نقاش علمى أن نبدأ بسرد المعلومات والمصادر ، فالمعلومات المتوفرة لدينا عن شركات توظيف الأموال توضح أنها قد نجحت نجاحاً كبيراً فى تجميع المدخرات ، وهى تصرف أرباحاً كبيرة - تتراوح بين ١٨ - ٢٤٪ فى السنة ، وهى تتواجد أساساً فى مجال التجارة (تجارة الحبوب أو اللحوم ، السيارات ، الذهب) ولها أنشطة صناعية محدودة ، وتتعامل بنشاط فى السوق العالمى للسلع والذهب والعملات.

وإذا أزحنا جانباً العبارات الطنانة سواء مع أو ضد هذه الشركات فإن السؤال يتبقى هل هذه الشركات قادرة على تحقيق معدلات الربح المذكورة دون مشقة ، أم الأمر لا يخرج عن كونه عملية نصب واحتيال يُستَدرك إليها المدخر الصغير عن طريق وعود الأرباح الكبيرة ، ويحصل المستثمر أو المدخر الذى يدخل اللعبة أولا على أرباحه من إيداعات المدخرين الجدد ، وهكذا حتى تنتهى اللعبة بهرب أصحاب الشركة بعد أن يكونوا حولوا أموالهم للخارج .. إلخ .

ونحن بالطبع لا نملك أى بيانات عن عمليات هذه الشركات أو أرباحها ، مع ذلك فرأينا أنه ليس من المستحيل تحقيق الأرباح المشار إليها وبالذات فى الجو الاقتصادى والمالى القائم محليا وعالمياً . وبافتراض حسن النية وحسن الإدارة فإن هذه الأرباح ممكنة .

وسوف نستعرض فيما يلى العوامل الداخلية والخارجية التى تمكن الشركات العاملة فى أنشطة قريبة من الأنشطة المنشورة لشركات توظيف الأموال من تحقيق هذه المعدلات العالية من الربحية . ولا يعد إقرارنا لإمكان تحقيق مثل هذه الأرباح ، أو اعترافنا بالإعجاب بقدرة هذه الشركات على تحقيقها ، مما يكفل للمدخر الصغير أن يحصل على عائد كبير على أمواله ، اعترافاً منا بكون هذه الأرباح حلال أم حرام ، أو كونها إسلامية أو غير إسلامية ، أو مرغوبة اجتماعياً أو غير مرغوبة .

ومن أهم العوامل الداخلية التى تجعل مثل هذه الأنشطة مربحة أربحية عالية هو معدلات التضخم العالية جداً . فمعدلات التضخم فى مصر قد وصلت فى السنوات

الأخيرة إلى حوالى ٢٥٪ سنوياً وبالرغم من مجهودات الحكومة للحد من عجز الموازنة ومن سرعة زيادة وسائل الدفع فى المجتمع إلا أن هناك عوامل هيكلية أخرى تسبب ارتفاع الأسعار بنسبة كبيرة ، ومن هذه العوامل الإنخفاض المستمر فى قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية وأثر ذلك فى ارتفاع أسعار الواردات ، وأيضاً رفع الدعم عن الكثير من السلع الرئيسية ، والتدفقات الكبيرة لتحويلات العاملين فى الخارج . وتصل معدلات ارتفاع الأسعار إلى نسب كبيرة بالنسبة للأراضى والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة ، والمعادن النفيسة .

ولذلك فإن قيام شركات توظيف الأموال بعمليات المضاربة على الأراضى أو الذهب أو شراء العقارات هو نشاط كفيل بتحقيق معدلات ربحية عالية جداً ، والمعروف أن هذه الشركات تشتغل فى كل هذه الأنشطة .

شق آخر من نشاط هذه الشركات وُجِهَ إلى استغلال فرص الربح الناتجة عن الاختناقات الموجودة فى السوق بالنسبة لبعض السلع . ومن ذلك الأزمة فى الذرة الصفراء التى هددت مزارع الدواجن . ولقد استفادت هذه الشركات من توفر العملات الأجنبية لديها فى شراء الذرة وإغراق السوق بها .

وكذلك ظهرت هذه الشركات فى مجال بيع وشراء السيارات ، وأيضاً السلع المعمرة مثل الثلاجات . ويتم البيع أحياناً بالتقسيط ويكون البيع الأجل بمعدلات ربحية عالية جداً تفوق المخاطرة المتوقعة عند البيع بالتقسيط .

ولا تختلف بعض هذه الأنشطة عما قد يقوم به صغار المدخرين بأنفسهم حفاظاً على قيمة مدخراتهم . ويشمل ذلك شراء قطعة أرض أو الاحتفاظ بأرصدة بالعملات الأجنبية أو شراء الذهب .

وعلى الدولة مع ذلك أن تعاقب أنشطة المضاربة وبالذات على الأراضى عن طريق استقطاع الضرائب المناسبة على الأرباح الرأسمالية ، وكذلك أن تنظم فوائد البيع بالتقسيط منعاً لاستغلال حاجة المتعاملين مع هذه الشركات .

وتقوم بعض هذه الشركات بأنشطة صناعية يتم الإعلان عنها . ولقد نشأت أحد هذه الشركات أساساً كشركة صناعية أو مجموعة صناعية فى مجال الصناعات الغذائية ثم تحولت إلى شركة لتوظيف الأموال . وكان وراء هذا التحول الرغبة فى تيسير الحصول على تمويل لأنشطتها الصناعية بعيداً عن فوائد البنوك المرتفعة .

والواقع أن النشاط الصناعى لا يمكن أن يحقق منفرداً هذه النسبة العالية من الأربحية وخصوص فى السنوات الأولى للإنتاج . والاستثمار الصناعى فى مصر صعب ويأخذ عدة سنوات حتى يتحقق . وعليه فهذه الشركات لن تحقق أربحية كبيرة إلا إذا أنشغلت فى صناعات خفيفة ذات قيمة مضافة وأربحية عالية ، وإلا إذا أستطاعت أيضاً أن تستحوذ على أرباح التوزيع ، كما يتم فى حالة البيع بالتقسيط أو البيع المباشر ، المرتبط بالمنتج الذى يتم تصنيعه .

كذلك انشغلت بعض شركات توظيف الأموال بشراء بعض الشركات الصناعية المتعثرة وإعادة تشغيلها . والواقع أن هذا نشاط مطلوب ، ولقد عانت الكثير من الشركات فى السنوات الأخيرة من تقلب الأوضاع الاقتصادية أو من عدم توازن هياكلها المالية مما سبب توقفها . ويعتبر استغلال المدخرات المحلية فى تعويم هذه الشركات إنقاذاً لرأس المال القومى . وهذا النشاط إذا اقترن بالإصلاح الإدارى والفنى لهذه الشركات يمكن أن يكون نشاطاً مربحاً جداً ، وبالذات لأن أصول هذه الشركات يتم شرائها بأسعار أقل بكثير من القيمة الاستبدالية لها أو بمعنى آخر فإن إنشاء مشروعات جديدة بنفس الطاقة الإنتاجية يكلف أضعاف القيمة التاريخية لأصول المشروعات القائمة ، وذلك بسبب التضخم العالمى والمحلى .

أما الأنشطة الخارجية لشركات توظيف الأموال فهى أكثر خطورة ويحتمل فيها الربح الكبير وأيضاً الخسارة الكبيرة . وتنصب هذه الأنشطة فى التجارة فى الذهب والمعادن والسلع وربما أيضاً العملات والأسهم .

ولقد شهدت أسواق كل هذه السلع تقلبات واسعة فى أسعارها ، وهناك مكاتب أو بيوت استثمار متخصصة فى المتاجرة فى كل هذه السلع والأوراق المالية . ولقد حقق

بعضها أرباحاً كبيرة خلال السنوات الثلاثة الماضية . ويرجع هذا إلى الارتفاع المطرد في أسعار بعض العملات تجاه الدولار الأمريكي . وكذلك لارتفاع أسعار الأسهم في البورصات العالمية ، وأخيراً فإن المتعامل " الحذق " يستطيع أن يكسب من تقلبات الأسعار وأن يتفادى الخسائر ، ولنأخذ عدة أمثلة :

فبالنسبة لأسعار العملات الأجنبية ، انخفض سعر الدولار إنخفاضاً كبيراً أمام المارك الألماني ، ففي نهاية ١٩٨٤ كان الدولار يشترى ٣,١٥ مارك ألماني بينما وصل هذا السعر بعد سنتين إلى ١,٨٣ مارك . وعليه ، فإن الاحتفاظ بوديعة بالمارك الألماني ثم تحويلها إلى الدولار كان يمكن أن يحقق زيادة قدرها ٧٢٪ في سنتين . وبالمثل فإن وديعة بالجنيه الاسترليني كان من الممكن أن تحقق زيادة في قيمتها الدولارية بحوالى ٤٥٪ في نفس الفترة .

نفس الاتجاه العالمي حدث في أسعار الأسهم . فمثلا متوسط أسعار الأسهم الصناعية في سوق نيويورك تضاعف في المتوسط بين نهاية عام ١٩٨٤ واليوم ، ونفس الشيء بالنسبة لسوق لندن . وعليه فإن سياسة استثمارية حكيمة في هذه الأسهم كان ممكن أن تحقق زيادة كبيرة في الثروة المستثمرة إلى جانب العائد الدوري لهذه الأسهم .

ويتبقى سوق المضاربة على أسعار السلع والذهب . وهناك أرباح هائلة تحققت للبعض وهناك خسائر هائلة أيضاً .

ولا يمكن أن نترك هذه الأنشطة دون سؤال أساسي : هل من المعقول بالنسبة لدولة فقيرة مثلنا أن تستثمر أموالها في الأسواق العالمية بينما البلاد في حاجة إلى كل مليم وتعاني من عدم قدرة على سداد الديون ؟

والواقع إن الإجابة على هذا السؤال ليست بهذه السهولة . فمن المعقول أن تدافع شركات توظيف الأموال بأن الحصول على أرباح من السوق العالمي هو نشاط مشروع بل مطلوب . كذلك فليس هناك ضمان أن إيقاف الاستثمار في الخارج سيعني توفر نفس هذه الأموال للاستثمار في الداخل ، والكثير من أصحاب هذه الاستثمارات أو الودائع يعيشون في الخارج أو لهم حسابات مصرفية في الخارج .

ولكن التحذير الوارد للجميع هو أن الارتفاع المستمر فى أسعار البورصات العالمية قابل للتوقف أو للإنعكاس فى أى لحظة ، وأنه عندما يكون هناك فرصة ربح كبير يكون هناك أيضاً مخاطرة كبيرة ، وإلا لكان من السهل أن نصبح جميعاً من الأغنياء .. *

وهناك سؤال أكثر عمقاً وجهة الكاتب الإسلامى الكبير « فهمى هويدى » فى جريدة الأهرام وهو يتعلق بالوظيفة الإ هل من الإسلام فى شىء المضاربة والتربح منها دون خلق سلع أو قيمة مضافة . لقد حارب الإسلام المضاربة ، والتكسب من اكتناز السلع ، واستغلال حاجة المستهلكين .

خاتمة :

يبدو أن شركات توظيف الأموال استطاعت أن تستغل اختناقات موجودة فى السوق المحلى وفرص من الربح المشروع متاحة لكل من لديه سرعة الحركة وحسن التنظيم والفهم الجيد للأسواق . وساعدها تطورات الأسواق العالمية ، والانفجار فى السوق الاستهلاكية والعقارية فى مصر .

واستطاعت هذه الشركات أن تحقق أرباحاً هائلة اتاحت جزءاً منها للمدخر المصرى الصغير . ولكن التحدى الأساسى الذى أثاره نجاح هذه الشركات هو كيف يوجه المجتمع أنشطة هذه الشركات ، الحقيقية ، وكيف نحد من المضاربة ومن استغلال بعض هذه الشركات لحاجات المستهلكين .

وأخيراً يجب أن نحاسب هذه الشركات بنفس المعايير التى تدعو إليها وهى إسلامية معاملاتها ، ودورها فى خدمة المجتمع الذى نشأت فيه .

---

* وهذا ما أثبته يوم « الأثنين الأسود » ١٩٨٧/١٠/١٩ حيث انهارت أسعار الأسهم بحوالى ٣٠٪ فى معظم البورصات العالمية .

الفصل
السابع عشر

من يحمى أموال المصريين من الصقور الوافدة !

يجتاز الاقتصاد المصرى الآن منعطفاً خطيراً يلزم فيه تجميع القوى الاقتصادية والسياسية حتى نخرج منه بسلام .

ولا يخفى على أحد ما تعانى منه البلاد من مديونية واعتماد على الغير ، وأيضاً انعكاسات كل هذا على الغلاء وعدم كفاية التمويل الداخلى لاحتياجات التنمية .

وبالرغم من أن الخطة الخمسية الحالية تحتفظ بحوالى ٤٠٪ من مجموع الإستثمارات للقطاع الخاص ، فإن هناك الكثير من المخاوف أن لا تتحقق هذه الاستثمارات .

نشرت فى جريدة الشعب فى ١٩٨٨/٤/٥ .

ويرجع ذلك إلى تخوف رأس المال المحلى من تغيرات السياسة الاقتصادية والعقبات البيروقراطية المحيطة للاستثمار ، وأيضاً لعدم كفاية التمويل المتاح من البنوك بسبب القيود الهائلة على الائتمان التى يفرضها البنك المركزى .

ويلزم للنهوض بأعباء الخطة الخمسية أن نشجع الإدخار والبعد عن الترف ، وفى ذات الوقت يجب أن نشجع أن تتحول المدخرات المحلية إلى استثمارات مفيدة ، وأن يقوم الجهاز المصرى بدوره المطلوب فى تشجيع وتمويل القطاع الإنتاجى .

ولقد عجبت جداً لبدء ظهور إعلانات فى الجرائد المصرية تدعو المصريين للإيداع فى شركات أجنبية لتوظيف الأموال تعمل فى سويسرا وجزر البهاما والبحرين وغيرها من المخابىء التى يهرب إليها رأس المال .

وهى أحياناً تجتذبهم بأحلام الربح السريع « المضمون » ، وأحياناً أخرى توحى لهم بأن أموالهم سوف تستثمر فى مجالات حلال ، وإن كان هذا بالطبع سوف يتم خارج نطاق بلاد المسلمين المتخلفة ! فهى سوف تعمل ، بإذن الله ، فى بلاد أوربا أو الشرق الأقصى حيث يلهث الجميع وراء المارك الألمانى والجنيه الانجليزى والين اليابانى .

وقبل أن نسأل هذه الشركات الأجنبية ماذا تفعل حقيقة بهذه الأموال ، وهل يمكن أن يكون الربح كبيراً دون أن تكون المخاطر كبيرة أيضاً ؟ وهل يكفى لكى يكون الاستثمار حلال ، كما يدعى بعض أقطاب هذه الشركات ، أن تبتعد فى استثماراتها عن مصانع الخمور ، ومستعمرات العراة ، ونوادى القمار ؟

قبل كل هذا نسأل المسئولين عن صحفنا القومية التى سمحت بمثل هذه الاعلانات كيف تنفصل أهداف الجريدة فى تحقيق أكبر ربح من الإعلان عن أهداف هذا المجتمع النامى الذى يحاول أن يحافظ على ثروته القليلة ، ويوجهها إلى الاستخدامات التى تساعده على النهوض ، والتى تشغل أبنائه ، والتى تدعم الخدمات الأساسية لشعبه .

وشعبنا الواعى يضع ثقته فى الصحافة ، ويتوقع منها أن تكون حامية لمصالحة الحقيقية بل أن تمثل آماله وطموحاته ، فكيف إذاً وقد فتحت أبوابها لمختلف أنواع الإعلانات ، ومنها ما يفت عضده ويهزم خططه . وكان من الواجب أن تتعفف الصحف عن قبول هذه الإعلانات بالرغم مما تعانيه من أزمة مالية ، فصلاح أمر الصحف هو فى صلاح أمر المجتمع الذى تخدمه أيضاً .

ولقد استشرت الإعلانات الفاسدة فى كثير من وسائل الإعلام . ونذكر هنا ما أثير بخصوص إعلانات التليفزيون التى تستنفر الناس للإنفاق بلا حدود على سلع استهلاكية ترفيهية لا نفع حقيقى ورائها . كل هذا حتى يحصل التليفزيون على حفنة من الأرباح مضحياً بذلك بصالح المجتمع .

كذلك أشار الأستاذ أحمد بهاء الدين إلى حالة أخرى حيث نشرت الصحف إعلانات كبيرة لأحد « العرّافين » الذين يعملون فى باريس يدعو فيه الناس لقراءة طالعهم « الميمون » مقابل مبالغ طائلة بالدولار والفرنك الفرنسى . وهكذا يكرس الإعلان الغيبية والجهل والتواكل بدلا من أن تكون الصحافة هى منار للتنوير والتقدم والعمل .

وإلى جانب تقاعس الصحافة عن القيام بدورها فإن السلطات الاقتصادية المسئولة قد غابت كلية عن الساحة ، وسمحت لإعلانات شركات توظيف الأموال الأجنبية أن تنشر فخاخها فى الصحف المصرية دون رقيب ولا حسيب . ونحن نسأل وبشكل مباشر من المسئول عن تطبيق أحكام قانون تنظيم الاكتتاب العام رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ الذى ينظم أحوال دعوة الجمهور إلى الاكتتاب فى أية أوراق مالية أو حصص أو مشاركات أو إيداعات مقابل عائد .. إلخ ؟ .*

---

* بمراجعة الصحف المصرية بعد عام من كتابة هذا المقال (أى فى ابريل ١٩٨٩) ، نجد أن اعلانات شركات التوظيف الأجنبية مازالت تظهر بها ، وذلك بالرغم من صدور قانون تلقى الأموال بغرض الاستثمار الذى هو أكثر وضوحاً فى شأن لزوم الحصول على موافقة هيئة سوق المال قبل نشر دعوة لتلقى الأموال فى الصحف (المحرر) .

أين المسئولين فى وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال . هل يرضيهم أن تنطلق هذه الشركات الأجنبية فى إغتراف مدخرات المصريين دون رقابة .

كذلك هل يعقل أن نمنع شركات توظيف الأموال المصرية من قبول ودائع بالعملات الأجنبية ، مع أن جزءاً من هذه الودائع سوف يستخدم فى استيفاء حاجات البلاد من السلع المستوردة ، أو فى الاستثمار فى مشروعات لها متطلبات بالعملة الأجنبية ، أو أيضاً فى شراء مساهمات أجانب فى شركات مصرية مما يزيد من نصيب الملكية المصرية فى هذه المشروعات (مثل عملية شراء أصول شركة فورد بالاسكندرية) ، بينما نسمح ، فى ذات الوقت ، أن تجمع شركات وافدة تحت أنظارنا ومن خلال صحفنا القومية ، ودائع المصريين الدولارية دون أى قيد أو شرط .

إن استبقاء ثروتنا من العملات الأجنبية يتطلب مجهوداً كبيراً لا يتأتى من الرقابة فحسب ، ولكن أيضاً يتطلب مزيجاً من الحوافز والتسهيلات والأفكار المبتكرة التى تسمح للمواطن بامتلاك ، وحرية تحويل ، أرصدته الدولارية . ونحن نسمع كل يوم عن برامج للإصلاح ، وهى للأسف لا تتحقق . فمثلا أعلنت هيئة سوق المال والبنك المركزى ووزارة المالية أكثر من مرة ، خلال السنوات الخمس الماضية ، أنها سوف تصدر سندات دولارية ذات عائد مجز وذلك لامتصاص جزءاً مما لدى الأفراد من العملات الصعبة واستخدامه فى الاستثمار والتنمية بدلا من أن يتوجه إلى الاستهلاك الترفى واستيراد سلع استهلاكية أو سيارات ، أو ضياعه كلية فى السياحة أو على أحسن الفروض فى الإيداع فى بنوك أجنبية . مع ذلك لم يحدث مثل هذا الإصدار إلى الآن . ***إن هذا الجمود والتأخير فى إتخاذ القرار يسبب ضياع الكثير من الفرص . كذلك فإنه يستنزف ليس فقط رصيد الأموال المتاحة للاستثمار فى بلادنا ، ولكن أيضاً يستنزف رصيد الثقة بين الحاكم والمحكوم .***

وفى النهاية وحتى لا يساء الفهم ، فإننا ندعو إلى أن تمارس هيئة سوق المال سلطاتها فى الرقابة على الشركات التى تجمع المدخرات أو تدعو إلى الاكتتاب العام ، وأن تمتد هذه الرقابة إلى الصقور الوافدة التى تتكاثر الآن فى سماء الاقتصاد المصرى بغية اختطاف مدخراتنا إلى أعشاشها البعيدة . أما إذا كانت كل الشطارة على أبناء البلد بينما الأجنبى يصول ويجول بلا رقابة ولا رادع ، فإن قول شوقى يكون أكثر انطباقاً ، حيث قال وهو يعانى من مراره المنفى :

حرام على بلابله الدوح

حلال للطير من كل جنس

والله الأمر من قبل ومن بعد ..